

كلمة السفير ابراهيم عمر الدباشي المندوب الدائم

في مجلس الامن حول الوضع في ليبيا

نيويورك في 2015/7/15

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

يطيب لي في البداية ان اهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن خلال هذا الشهر، واشكر السفير رملان ابراهيم ممثل ماليزيا الدائم على التقرير الذي قدمه بوصفه رئيسا للجنة العقوبات المنشأة بمقتضى قرار مجلس الامن رقم ١٩٧٠ (٢٠١١). كما اشكر السيد بيرناردينو ليون الممثل الخاص للامين العام على أحاطته، وأهنئه على شجاعته ومثابرته وصبره، وأهنئه وفريقه بصورة خاصة على ما حققه حتى الان في مهمتهم الصعبة والمعقدة، واؤكد له دعم الحكومة الليبية للجهد الذي يقوم به وبعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا من اجل مساعدة الأطراف الليبية على التوصل الى توافق كامل حول مختلف المسائل يمهد الطريق لتشكيل حكومة وفاق وطني، ويوقف نزيف الدم، ويخرج ليبيا من ازمته، ويحقق للمواطنين الليبيين الامن، ويبعث فيهم الأمل بتحقيق ما كانوا يصبون اليه خلال ثورة ١٧ فبراير.

اسمحوا لي ان ابدأ بالحديث عن لجنة العقوبات التي للاسف، اقولها بكل صراحة، ساهمت بطريقة غير مباشرة في استدامة عدم الاستقرار، وتعزيز تمركز الارهاب في ليبيا، باصرارها على ممارسة فيتو غير معلن على تسليح الجيش الليبي، في مخالفة صريحة للفقرة العاملة السابعة من قرار مجلس الامن رقم ٢٢١٤ (٢٠١٥) التي تنص، واقتبس: " يدعو اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الى النظر بسرعة في الطلبات المقدمة بموجب الفقرة ٨ من القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، لنقل او توريد الاسلحة، وما يتصل بها من اعتدة، بما في ذلك الذخائر وقطع الغيار المتعلقة بها، الى الحكومة الليبية من اجل ان تستخدمها قواتها المسلحة الرسمية في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية، والجماعات التي تدين له بالولاء، وانصار الشريعة، وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة التي تنشط في ليبيا" انتهى الاقتباس.

ان ممارسات اللجنة تتعارض تماما مع ما ورد في هذه الفقرة، فطلب الحكومة الليبية الذي قدمناه الى اللجنة يوم ٢٦ فبراير ٢٠١٥ أبلغنا بعد ثلاثة أسابيع بان اللجنة قررت تعليق اتخاذ قرار بشأنه الى حين الحصول على معلومات إضافية. وقمنا في اليوم التالي ١٧ مارس ٢٠١٥ بتزويد اللجنة بالمعلومات المطلوبة، مع التاكيد بان الاستلام سيتم على دفعات على مدى ستة أشهر، ومع ذلك أهمل الطلب تماما،

ولم نتلقى اي رد من اللجنة حتى الان، الامر الذي يؤكد ان هناك عرقلة متعددة لمساعي الحكومة الليبية لتعزيز قدراتها في مكافحة الارهاب، وبسط سلطتها على جميع الاراضي الليبية .  
للاسف هناك ايضا مشكلة تواصل بين اللجنة وبعثة ليبيا، فمثلا قُدم اقتراح بإدراج مواطنين ليبيين على قائمة العقوبات دون ان تبلغ بعثة ليبيا به رسميا، او يؤخذ رأي الحكومة الليبية في صحة المعلومات المقدمة، أو ما اذا كان التوقيت مناسباً لقيام المجلس باتخاذ تلك الخطوة ام لا .  
لم نلمس ما يدل على ان إجراءات اللجنة تخدم مصلحة الشعب الليبي، فبعد أشهر من تقديم طلب الاعفاء من الحظر على السلاح، وردنا على كل الاستفسارات، بل اقترحنا حتى إرسال مراقبين للتأكد من ان السلاح المورد لن يسلم الا الى وحدات الجيش النظامية، لم نحصل على الموافقة .  
ونامل من اللجنة ان تغير ممارساتها، لتأخذ في الاعتبار حقيقة ان الشفافية والتعاون مع بعثات الدول المعنية، واحترام جميع احكام قرارات مجلس الامن، هو السبيل الأمثل لجعل نظام العقوبات فعالاً، وضمان فرض اي عقوبات جديدة على أسس سليمة.

#### السيد الرئيس،

شهدت ليبيا اربع سنوات من الفوضى الأمنية والمؤسساتية، وعام من الحرب الأهلية والاقنتال بين الاشقاء، دون سبب سوى الرغبة المحمومة لمن يسمون أنفسهم بالتيار الاسلامي في الاحتفاظ بالسيطرة على مفاصل الدولة الليبية ومواردها، ونتج عن ذلك تشريد ثلث السكان، وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية، وخسائر فادحة في موارد الدولة. ولا شك ان الاتفاق السياسي الذي تم التوصل اليه في الصخيرات بالمغرب الشقيق، يعتبر انجازا كبيرا يمهّد الطريق لحل سلمي، يؤكد وحدة الشعب الليبي، ووحدة التراب الليبي، ويضمن سيادة الدولة على جميع أراضيها، ويحفظ حقوق كل الليبيين، ويضمن عودة المشردين واللاجئين منهم الى بيوتهم امنين، ويقفل الباب امام عودة النظام السابق او الدكتاتورية باي شكل من الاشكال. ولا شك ان اغلب الليبيين يرحبون بالاتفاق، ويتطلعون الى تنفيذ كل بنوده في أسرع وقت ممكن. ولكن يجب الا ننظر الى اتفاق الصخيرات باعتباره وصولاً الى الحل، فهو مجرد طريق الى الحل، ما زال مملوئاً بالعوائق التي تحتاج الى جهد كبير من الليبيين والامم المتحدة لإزالتها. هناك المصالح الشخصية، والتنظيمات المتطرفة والإرهابية التي لا تؤمن بالديمقراطية والدولة الوطنية، والتي ما زال بعضها مكوناً أساسياً داخل تحالف ميليشيات فجر ليبيا الذي يحتل العاصمة طرابلس، ويرفض التوقيع على الاتفاق، ويراهن على افشاله. ومن ثم يبقى تنفيذ الاتفاق مرهوناً بمدى حزم المجتمع الدولي في اقناع جميع الأطراف ودفعهم الى الالتزام به، ودعم الجهود الرامية لتنفيذه بحسن نية، وتوفير البيئة الامنة لعمل حكومة الوفاق الوطني. بالاضافة الى ما سيقدمه من دعم للحكومة في التعجيل بإعادة بناء جيش قوي يخضع للسلطة المدنية، وتسليح رجال الشرطة والأمن وعودتهم للعمل.

## السيد الرئيس،

لقد حدثت بعض التطورات الإيجابية في الأسابيع الأخيرة، تدفع الى التفاؤل بانتصار الحكمة، والتزام الجميع بالاتفاق وتنفيذه، نذكر منها ما يلي:

١- انسحاب كتائب مصراته من المناطق الواقعة غرب طرابلس، وظهور تيار شعبي في مدينة مصراته، يدعو الى التوافق ووقف الحرب. وكذلك ظهور توجه عقلائي واقعي بين عدد من الميليشيات في المنطقة الغربية، ساهم فيما يبدو انه بداية فك ارتباط داخل ميليشيات فجر ليبيا بين المتطرفين والمعتدلين. غير انه يبدو ان هناك من يسعى لاحباط هذا التوجه، بتأكيد الرباط بالمتطرفين، حيث عرضت القناة الايطالية السابعة في الايام الماضية تقريراً يؤكد استمرار تدفق السلاح عبر البحر من مصراته الى الميليشيات المتطرفة، التي تطلق على نفسها مجلس شورى الثوار في بنغازي، والذي كما تعلمون يضم انصار الشريعة وعناصر القاعدة، وعلن منذ تاسيسه رفضه للديمقراطية كما هو واضح في بيانه المرفق بتقرير فريق الخبراء، في الوثيقة رقم S/2015/128.

٢- الاتفاق بين بعض الميليشيات في المنطقة الغربية على وقف الاقتتال، والسماح بنشر الجيش والشرطة في بعض المناطق، وتبادل إطلاق سراح المعتقلين، ودخول الجيش الى ثلاث مناطق دون قتال.

٣- نشوب الخلاف والاقتتال بين الميليشيات التابعة لداعش والميليشيات التابعة لتنظيم القاعدة في مدينة درنة، رغم ايدولوجيتهما الواحدة واستمرار تحالفهما في مناطق اخرى ضد الجيش، وخاصة في بنغازي. وعلى عكس داعش تتميز ميليشيات القاعدة بتواجدها في عدد من المدن الليبية، كميليشيات منفردة او ضمن ما يسمى بمجالس شورى الثوار، وهي تحظى بدعم قوي، بالمال والسلاح من السلطات غير الشرعية في العاصمة طرابلس، ومن بعض الدول، وتحصل على المكافآت من مصرف ليبيا المركزي. ولا شك ان بعض أعضاء مجلس الامن يعرفون جيدا من يقود القاعدة في ليبيا، ومن يقدم لها السلاح، ومن يستقبل قادتها كزعماء سياسيين.

## السيد الرئيس،

لقد استطاع تحالف قوى الشر المدعوم من الخارج ان يخدع أعداداً كبيرة من الشباب الليبيين، بالتحذير من عودة النظام السابق، وادعاء الحرص على تطبيق قواعد الاسلام، والإغراء بالمال، ليجعلهم وقودا لحرب ضروس، ضد الدولة وضد أشقاءهم، لا لشيء الا ليحكم الارهاب في النهاية قبضته على الشعب الليبي باسم الاسلام، ويشرده من دياره، ويسرق امواله، ويدمر ممتلكاته، بل ويحتل العاصمة، ويعمل بكل الوسائل لاسقاط مجلس النواب المنتخب، بعد ان فشل في تحقيق اي نجاح يذكر في انتخاباته. ولعله مما يدعو الى التفاؤل ان بعض الميليشيات، والشباب المغرر بهم، بداوا يدركون الحقيقة، وشرعوا في فك ارتباطهم بالميليشيات المتطرفة التي تنتمي لفكر داعش والقاعدة وانصار الشريعة، ونامل ان ينظم كل

الليبيين الى الجهد الوطني الذي تقوده الحكومة لاجتثاث الارهاب والتطرف من ليبيا. كما نرجو ان يكون تشكيل حكومة الوفاق الوطني فرصة تاريخية لكل الليبيين لكي يؤكدوا من جديد حبهم لوطنهم، واحترامهم لبعضهم، ورجبتهم في المصالحة والتسامح مع اشقائهم، وتضميد الجراح، والاتحاد من اجل إنفاذ الوطن من الغرق في مستنقع الارهاب والتخلف، وضمان مستقبل مشترك افضل.

**السيد الرئيس،**

ان محاربة الارهاب لا يمكن ان تكون مجرد رد فعل وقتي على هجمات المجموعات الإرهابية او أعمالها الاجرامية، بل يجب ان تستند الى استراتيجية واضحة، تنطلق من سياسة محددة، مبنية على ادراك حقيقي للخطر، وتتضمن تعبئة كل الموارد المادية والبشرية في كل المدن الليبية لمكافحة التنظيمات الإرهابية، وردع كل الأفراد والكيانات والدول التي تقدم لها المساعدة. وقد حان الوقت لكي يدرك مجلس الامن الفرق بين من يحاربون الارهاب لاجتثاثه كخيار استراتيجي، من اجل مصلحة الشعب الليبي باكمله، ويعلمون ذلك صراحة، كما يحصل في بنغازي، واولئك الذين اضطروا للاشتباك مع المجموعات الإرهابية بسبب اعتداءاتها عليهم، او للحفاظ على مناطق نفوذهم، كما حصل في سرت.

ان كل يوم يمر دون توحيد الليبيين في مواجهة الارهاب، ودون تسهيل حصول الجيش الليبي على السلاح، ودون دعم ملموس من المجتمع الدولي للسلطات الليبية الشرعية، يعطي الفرصة للتنظيمات الإرهابية لتعزيز قوتها، من خلال الحصول على المزيد من المال والسلاح، واستقطاب المزيد من المقاتلين الأجانب الى ليبيا. وكلما تغاضى مجلس الامن عن الدعم الذي تقدمه بعض الدول للمجموعات الإرهابية في ليبيا كلما تفاقمت الازمة الليبية وزاد الخطر على الدول المجاورة، وابتعد الأمل في تحقيق طموحات الشعب الليبي التي عبر عنها بالثورة ضد الدكتاتورية.

لقد رفض المتطرفون وحلفاؤهم التوقيع على اتفاق الصخيرات، متشجعين بتلكوء مجلس الامن في السماح بتسليح الجيش الليبي، واستمرار حصولهم على الدعم بالمال والسلاح من حلفاءهم في الخارج، وظهور رغبة الحكومة الشرعية في تحاشي استخدام القوة لاستعادة العاصمة، وبسط سلطتها على جميع الاراضي الليبية، ونامل ان يتغير هذا الواقع، بخطوات عملية فعالة من هذا المجلس والمجتمع الدولي تتمركز حول تعزيز قدرات الجيش الليبي، والانخراط بصورة مباشرة في مكافحة الارهاب، في اقرب وقت ممكن.

شكرا السيد الرئيس.

# بعثة ليبيا لدى الأمم المتحدة نيويورك

كلمة السفير إبراهيم عمر الدباشي  
المندوب الدائم  
في مجلس الأمن  
حول الوضع في ليبيا  
نيويورك في، 2015/7/15

يرجى المراجعة عند الإلقاء